بما يحمله الوقت او بوجه ما يخرج لحاظ ثم يقبل على القلب بالحفظ
والتقوية بالمبرات والمعطرات ويحمل على الطب من ادوية اصحاب
الحفقان الجابر قلت وقد اغفل الاطباء نحو هذا وما قبله
هذا التدبير فوقع التفريط الشديد من تواظهم على عدم التعرض
لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك بينهم وذاع بحيث
صار عامتهم يعتقد تحريم ذلك وبهذا النقل عن رئيسهم يخالف
بما اعتقدوه والعقل يوافقه كما تقدم ان الطعن يثير الدم الكا
فيهيج في البدن فيصل الى مكان منه ثم يحيل اثر ضرره الى القلب
فيقتل ولذا قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالفصد او القصد انه
واجب انتهى كلام شيخ الاسلام رحمه الله وفي البزازية واذا تزولت
الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا
تلقوا بايديكم الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من كسنفة
المرسلين انتهى وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل
ببلده والحديث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي في
فتاواه انه صلى الله عليه وسلم قرب هدف مايل فاسرع
المشي فقيل له اتفر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلوة
والسلام فرار من قضاء الله تعالى ايضا انتهى فائدة نقل
الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه
لا يجوز اعادتها هذا ذكره الاسنوي في حسن المحاضرة في اخبار مصر
والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من ذلك انها اذا
لا تفتح ولو بغير وجه لا يجوز اعادتها لجامع وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة

في كنيسة بحارة زويلة فعدها الشيخ محمد بن الباس قاضي القضاة
فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يتجاسر حاكم على
فتحها ولا يناقي ما نقله من الاجماع قولا صحابنا وبعاد المفهوم لان
الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فليتامل فائدة اتفق
الامة على ان الولاية في القضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية
في مال الولد والتولية على الاوقاف لا تحل تولينه كما كتبنا في الشرح
واذا فسق لا ينعزل وانما يستحقه بمعنى يجب عزله ويحسن عزله الا
الاب الشفيه فانه لا ولاية له في مال ولده كما في وصايا الخانية
وقف على النظر فلانا نظر له في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط
له لما ان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤخذ
على ماله ولذا ولا يدفع الزكوة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكروه
في محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للنظر
من لا سئل الولاية للوقف ليس فيه فسق يوقف ثم قال وصرح
بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب خمر ونحوه انتهى
والظاهر ان يخرج مبنى لما لم يسم فاعله فيخرجه القاضي لا انه ينعزل
به لما عرف في القاضي ثم اعلم ان الشفعة لا تستلزم الفسق لما في
الزخيرة من الحجر على الشفيه المبذر المضيع لماله سواء كان في الشراب
جمع اهل الشراب والشفعة في داره وبطعهم وبيعهم ويسرف
في النفقة وينبغي باب الجائزة والعطاء عليهم او في الخمر بان يصرف
ماله في بناء المساجد واشباه ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة ماله انتهى
وذكر الزيلعي من عادته التبذير والاسراف في النفقة وان يتصرف